Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دور الأسرة في تنمية قيم المواطنة داخل المجتمع الجزائري

The Role of the Family in Implanting the Values of Nationalism in the Algerian Society

الحاج بلقاسمHadj Belgacem
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
University of Mohamed El Bashir Ibrahimi, Bordj Bou Arreridj, Algeria
hadj.belgacem@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020-11-02 تاريخ القبول : 2021-01-02

ملخص:
عرفت الجزائر مع نهاية القرن الماضي تغيرات سوسيو- اقتصادية وسياسية كان لها الأثر المباشر على المواطنة كمفهوم اجتماعي لدى الفرد الجزائري، وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه هذا المفهوم في ضمان وحدة المجتمع وتماسكه، لذا تأتي هذه الدراسة لتوضح مدى مساهمة الأسرة في تنمية المواطنة داخل المجتمع الجزائري، حيث افترضت الدراسة وجود تدهور لقيم المواطنة في المجتمع الجزائري، وأن هناك مجموعة من الآليات الأسرية لإعادة تنميتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، من خلال الملاحظة المباشرة للواقع المجتمعي المعاش على مختلف المستويات. وقد توصلت إلى جملة من النتائج من أهمها أن التدهور الموجود على مستوى قيم المواطنة في المجتمع الجزائري يرتبط أساسا بإهمال التاريخ الوطني، ضعف كل من العمل التطوعي، المشاركة السياسية، والانتماء الاجتماعي، كما أن هناك مجموعة من الآليات الأسرية الكفيلة بتنمية المواطنة منها التنشئة والضبط الاجتماعيين السليمين، الأمن الأسري، والوساطة الاجتماعية.
كلمات مفتاحية: المجتمع، المواطنة، الأسرة، القيم، التنشئة الاجتماعية.

Abstract:
At the end of the last century, Algeria had known political-economic changes that had a direct impact on citizenship as a social concept for the Algerian individual, given the role that this concept plays in ensuring the unity and cohesion of society. The study therefore shows how the family can contribute to the development of citizenship within Algerian society, where the study assumed that there was a deterioration in the values of citizenship in Algerian society, and that there are a range of family mechanisms for its development.
The study relied on the inductive approach, through direct observation of community living reality at various levels. The first is that the government of the United States has been working to improve the quality of the country's population, and that is the main reason for the lack of a strong national identity.
Keywords: Society; citizenship; family; values; socialization.

1. مقدمة:

تعني المواطنة حب المواطن لوطنه وانتمائه له، والشعور بمشكلاته والإسهام الإيجابي للتعاون مع الغير على حلها، والتفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته. وفي هذا الإطار يلقى على عاتق مؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة، المؤسسة التعليمية، مؤسسات المجتمع الأخرى كالنوادي والمساجد، وسائل الإعلام...)، واجب غرس وتعزيز روح المواطنة عند أفراد المجتمع من خلال تزويدهم بالمعارف النظرية والعملية حول كافة مكونات وطنهم الايجابية، مثل الأرض والشعب والسلطة والسياسة والتاريخ والجغرافيا، وترسخ في نفوسهم محبة الوطن، والوحدة الوطنية المبنية على التماسك والتعاضد الاجتماعي، وتعميق الولاء والانتماء للوطن، والقدرة على تحفيزهم على خدمة الوطن والشعب بكل إخلاص وتفاني.

إن الأسرة كمؤسسة اجتماعية من شأنها أن تلعب دورا رياديا في تلقين مبادئ المواطنة مبكرا، بالعمل على زرع القيم الأخلاقية كاحترام الآخر والمحافظة على الأملاك المشتركة والسلوك الحضاري. وفي هذا الإطار لابد أن نمجد آباءنا وأجدادنا الذين رغم تواضع مستواهم التعليمي، إلا أنهم كانوا يحرصون كل الحرص على زرع القيم النبيلة والفاضلة، مقارنة بالجيل الحالي، الذي نستشف فيه سلوكات غريبة في مجتمعنا، فلا الصغير أصبح يوقر الكبير، ولا الصحيح يساعد العليل، ولا الطالب يحترم الأستاذ ولا....، وهي أمثل تؤكد على تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأفراد على قيم المواطنة، باعتبار أن كل فرد ينشأ في أسرة ويتربى فيها على الأقل في المراحل الأولى لحياته.

في هذا الإطار تسعى هذه الدراسة إلى توضيح دور الأسرة كمؤسسة اجتماعية قاعدية في غرس وتنمية قيم المواطنة داخل المجتمع الجزائري، بدءا بالتطرق إلى أهم المصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، وأهم مظاهر تراجع المواطنة لدى الفرد الجزائري، وصولا إلى اقتراح أهم الآليات التي من شأنها أعادة تفعيل القيم الإيجابية للمواطنة الحقيقية داخل المجتمع.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

تعتبر عملية تحديد المفاهيم من المراحل الأساسية في أي بحث علمي، ذلك أن المفاهيم التي سنتطرق اليها ما هي إلا شرح لمعاني مصطلحات وردت في الدراسة من شأنها أن تسهل للقارئ فهم موضوع البحث، فهي ضرورة منهجية ملحة لا يمكن للباحث الاستغناء عنها، ومن أهم المفاهيم التي تهمنا في هذه الدراسة نذكر ما يأتي:

1.2 مفهوم الأسرة:

لغة: الأسرة في اللُّغة هي "الدرع الحصين، وأهل الرجل وعشيرته، ويطلق على الجماعة يربطها أمر مشترك وجمعها أسر" [1] ، والأسرة تشكل "الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعياً ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه"[2] ، كما يمكن تعريف الأسرة بأنَّها: "الوعاء الحافظ للنسب والقربى والرحم، وعبره يتم انتقال الثروة من جيل إلى جيل" [3].

ويشير المعنى الواسع للأسرة إلى مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبط بعضهم ببعض عن طريق روابط الدم أو الزواج، ويدركها ويقبلها بقية أفراد المجتمع. أما بالنسبة للأسرة حسب كل من لبروم (**L. Broom**) وسيلزنيك (**Selznick**) فهي تتوسط بين

الفرد والمجتمع، وتساعد الفرد على أخذ مكانته في العالم الواسع [4] .

وتتكون الأسرة من الناحية النموذجية من الآباء والأبناء الذين يشتركون في الإقامة، ويشكلون نسقاً اجتماعياً له معايير وأدوار تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتؤدي الأسرة عدة وظائف من أهمها تنظيم السلوك الجنسي وعملية الإنجاب، وإشباع الحاجات البيولوجية لأعضاء المجتمع، مثل الحاجات العاطفية، والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها، بالإضافة إلى تشجيع الأبناء على القيام ببعض أنماط السلوك الاجتماعي، كما أنها تعمل على تقييد بعض أنماط سلوكهم.

كما أن الأسرة تعتبر تجمع اجتماعي ذو صبغة قانونية لمجموعة من الأفراد تربطهم علاقات الزواج والقرابة، وهم في الغالب يتشاركون في منزل واحد، ويتفاعلون تفاعلاً متبادلاً طبقاً لأدوار اجتماعية محددة تحديداً دقيقاً وتدعمها ثقافة عامة ، وتأخذ الأسرة عدة أشكال لعلى من أهمها الأسرة النووية وتتكون من الزوج والزوجة وأبنائهما غير المتزوجين، والأسرة الممتدة التي تتكون من الأسرة النووية بالإضافة إلى المتزوجين من الأبناء مع أبنائهم، وغيرهم من الأقارب، وبذلك فهي تتكون من بعض الأقارب من أجيال مختلفة ويعيشون معاً. [5].

أما بالنسبة لدراستنا فنقصد بالأسرة تلك الوحدة الاجتماعية التي يقيم معها الفرد، سواءً كانت أسرة نووية تتكون من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين، أم أسرة ممتدة تتكون من بعض الأقارب- من أجيال مختلفة- يعيشون معاً، وتتكون عادة من أعضاء الأسرة النووية، بالإضافة إلى المتزوجين من الأبناء مع أبنائهم، وغيرهم من الأقارب الذين يعيشون معاً معيشة واحدة مستقلة. فهي جماعة ذات تنظيم داخلي خاص، ووحدة في التنظيم العام للمجتمع (لا يمكن فهم العلاقات التي تتميز بها، إلا إذا كانت انعكاسا لموقف الأسرة كجزء متفاعل في المجتمع الذي توجد فيه (جزء من الكل)). [6]

2.2 مفهوم القيم

يرى علماء الاجتماع أن القيم هي حقائق تعبر عن الأشياء في البناء الاجتماعي، وتحدد الاتجاهات الأخلاقية والجمالية أو حتى المعرفية، ويُعرِّف " س . كلاكهون " القيمة بأنها تصور واضح أو مضمر، يميز الفرد أو الجماعة، ويحدد ما هو مرغوب فيه، بحيث يسمح لنا بالاختيار من بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل. [7]

وتُعرَّف القيم من وجهة نظر بارسونز بأنها مرجعية اجتماعية مشتركة، محددة اجتماعياً وثقافياً، وأنها تتضمن مقارنة بين البدائل المتاحة أمام الفاعل في المواقف الاجتماعية. ومع أن أبعاد توجهات الفعل تشتمل على توجهات دافعية، وأخرى قيمية فقد أكد "بارسونز" على أهمية الجانب الثقافي في التوجهات القيمية، ورغم وجود إطار عام مشترك للقيم. فالقيم حسبه تتباين حسب وظائفها في النسق الاجتماعي، وحسب أدوارها في تحقيق تكامل شخصية الفرد.[8]

فالقيم هي مجموعة من المعايير التي يحكم عليها الناس بأنها حسنة والتي يريدونها ويبحثون عنها، ويكافحون لتمريرها إلى الأجيال المتوالية والإبقاء عليها، فهي مبادئ سليمة، وفضائل معنوية حسنة، تحث عليها الأديان والفلسفات الرشيدة التي توجه سلوك الإنسان وترفعه وتحقق الاطمئنان له وللجماعة، فهي ترتبط ارتباطا عضوياً بالسلوك الإنساني، كما تعتبر محدداً هاماً من محدداته باعتباره مؤشرا من مؤشرات القيم.

3.2 مفهوم المواطنة

جاء في لسان العرب لابن منظور أن الوطن لغة: هو المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله ووطن بالمكان وأوطن :أقام، وأوطنه :اتخذه وطنا، ويقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها، وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها أي اتخذتها وطنا، وكذلك الاستيطان والوطنية والمواطنة،[9] أما اصطلاحا: فقد عرفت المواطنة في" موسوعة كولير الأمريكية بأنها أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية، وهي لا تتميز عن مفهوم الجنسية.[10]

لقد أجمع الكثير ممن تناولوا تعريف المواطنة على الربط بينها كمفهوم والحقوق والواجبات أو المسئوليات والالتزامات، فالمواطنة شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع الآخرين الساكنين على تلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية والتراث التاريخي المشترك، ومن ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية. وهناك من يعرف المواطنة على أنها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى وطنه، وتتجاوز المواطنة بالنسبة للمواطن حدود الوطن، فهي تعني الانتماء والهوية الرسمية للفرد خارج مجتمعه، عندما يلتزم بالحقوق والواجبات، فهي إذن علاقة بين فرد ودولة كما يحدده قانون تلك الدولة.[11]

ويتفق مع هذه الرؤية ما تشير إليه دائرة المعارف البريطانية في أن المواطنة " علاقة بين فردٍ ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنةً مرتبةً من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخابات وتولي المناصب العامة، وميّزَت الدائرة بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف، إذ أن الجنسية تضمن بالإضافة إلى المواطنة حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج[12] ، في حين لم تميز الموسوعة الدولية وموسوعة (كولير) الأمريكية بين الجنسية والمواطنة، فالمواطنة في (الموسوعة الدولية) هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم...الخ[13]

والمواطنة تعتبر "أكثر أشكال العضوية اكتمالاً في جماعة سياسية ما"[14] ، وفي هذا المجال أمامنا تجربة رائدة هي التجربة الجزائرية التي تتمتع بهوية جماعية واحدة ومواطنة قوية لجميع مواطنيها في الشرق والغرب والشمال والجنوب، برابرة وعرب، فالدولة الجزائرية استطاعت منذ الاستقلال، عن طريق الثقافة الإسلامية واللغتين العربية والامازيغية، أن تصهر جميع المواطنين في بوتقة "المواطنة"، وبرزت هذه المواطنة والهوية القوية في جميع الأزمات التي واجهتها الجزائر منها ظاهرة الإرهاب ومختلف الكوارث الطبيعية وثورات الربيع العربي، وهذا رغم التكالب الدولي، ومحاولة التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلد، وانتشار النزاعات الطائفية المسلحة في دول الجوار، وتهور استقرارها السياسي.[15]

3. ضعف المواطنة لدى الفرد الجزائري

يعرف المجتمع الجزائري الحديث جملة من التحولات البنائية الوظيفة على مستوى مختلف أنساقه الفرعية، ولاسيما منها النسق الثقافي الذي تشكل منظومة القيم احدد ركائزه الأساسية، والنسق الأسري الذي يشكل اللبنة الأساسية لأي مجتمع إنساني، وذلك تحت تأثير التغيرات التكنولوجية والتقنية الحاصلة في العالم، والتي ساهمت بشكل غير مباشر في تدهور بعض القيم الايجابية في المجتمع الجزائري، ومن بينها تراجع

قيم المواطنة، هذه الأخيرة التي تشكل أساس استقرار المجتمعات في المفهوم السياسي والاجتماعي للمصطلح، خاصة في ظل الواقع الدولي الراهن، الذي يتميز بكثرة الحروب الأهلية والطائفية التي تهدد الاستقرار السياسي للكثير من الدول والمجتمعات. في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى جملة من المظاهر التي برزت مؤخرا في مجتمعنا، والتي تعبر عن تراجع مستوى الشعور بالمواطنة وتجسيدها في الواقع، والمتمثلة فيما يأتي:

1.3 غياب قيمة الأمانة:

تعد الأمانة من الفضائل الرئيسية والأخلاق المهمة في حياة الأفراد والمجتمعات، لذا نجد أن من علامات النفاق، خيانة الأمانة، ويرتبط بهذه الأخيرة العديد من الرذائل التي تحط من قدر الإنسان أمام نفسه، وأمام الناس، وأمام الله. وفي هذا الإطار نلاحظ انتشار قوي لمظاهر خيانة الأمانة في المجتمع الجزائري مقارنة بوقت مضى، فالأمانة في البحوث العلمية تقلصت بشكل رهيب فاتحة المجال لمظاهر السرقة العلمية والاستيلاء على الملكية الفكرية، وتشجيع الرداءة في الدراسات العلمية عن طريق عمليات البيع والشراء التي يمارسها أشباه الأساتذة والباحثين الجامعيين، أما فيما يتعلق بالأمانة على الأسرة، فنجد انتشار مظاهر الإهمال الأسري للأبناء وعدم الحرص على رعاية أفراد الأسرة الرعاية اللازمة، أضف إلى ذلك الإهمال واللامبالاة تجاه البيئة، والتي تتجسد مظاهرها في رمي القمامات في غير المكان المخصص لها، أو عدم احترام مواقيت إخراجها، والمساهمة بسلوكات اعتباطية وعشوائية في انتهاك البيئة، كحرق الغابات و تلويث المنابع المائية....الخ.

والأمانة كخلق تعني قيام كل مواطن بدوره على أكمل وجه بما يحقق مصالح المجتمع، وصالح الوطن ككل، فهي تقتضي عدم الخيانة التي من مظاهراها التهاون والتكاسل في قيام الأفراد بدورهم، والمشاركة في أي عمل يسيء للوطن، وفي هذا الشأن نجد أن الفرد الجزائري يتهاون في أداء عمله، حيث نجد أنه لا يعمل إلا مدة قليلة من الساعات الثمانية الواجب أدائها في اليوم، بينما يذهب معظم وقته في الغياب عن العمل أو في الحديث الخارج عن العمل أو في المقهى أو المطعم...الخ. أما فيما يتعلق باحترام القوانين فهناك علامة استفهام كبيرة تطرح، حول الانتهاك الكبير للقوانين، ولعلى المثال الحي الذي يمكن تقديمه كدليل هو قانون المرور الذي ينجم عن عدم احترامه ألاف الضحايا من القتلى والمعاقين واليتامى والأرامل...، ويكلف عبئا ماليا قويا على خزينة الدولة ترتبط بتكاليف العلاج والتأمين.

2.3 الجهل بالتاريخ الوطني وإهمال تراثه الحضاري:

لكل مجتمع مظاهر حضارية وخصائص ثقافية متنوعة تشمل عادات وتقاليد تميزه عن بقية المجتمعات الأخرى، وجملة هذه الخصائص تشكل ما يسمى بتراث المجتمع، المتمثل في نمط الحياة الموروث من الأجداد، لصالح الأجيال القادمة، ويتشكل من مجموع قيم المجتمع، ومن عادته وتقاليده، ومن مختلف الفنون، والعلوم، والعمران، التي تمثل التاريخ الحضاري لذلك المجتمع. وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على أن مثل هذا التراث الحضاري بالنسبة للمجتمع الجزائري مهدد بفقدان الهوية، تحت طائلة الغزو الثقافي الغربي وطغيان العامل المادي والنزعة الفردانية في العلاقات الاجتماعية، أضف إلى ذلك أن الكثير من الآثار و المتاحف هي في حالة إهمال، منها على سبيل المثال لا الحصر المغارة التي كتب فيها ابن خلدون كتابه الشهير المعروف بالمقدمة، والواقعة بمدينة فرندة بولاية تيارت، وكذا بيت محمد البشير الإبراهيمي ببلدية أولاد براهم بولاية برج بوعريريج، وبين المفكر الاجتماعي

مالك بن نبي بولاية تبسة...الخ، كما أن الكثير من التحف والآثار القيمة هربت إلى دول أخري سواء أثناء أو بعد الحقبة الاستدمارية.

إن التاريخ يعد مرجعية الشعوب والمصدر الأساسي للطاقة البشرية لتصحيح أخطائها والسير قدما نحو الأمام، و قد أعطت الشعوب التي تعرف قدر نفسها أهمية كبرى لهذه المادة ورصدت لها معاملات كبيرة ووقتا أطولا في التدريس، غير أن مجتمعنا مازال بعيدا كل البعد عن مستوى الاهتمام بالتاريخ، ويتضح ذلك من خلال الجهل التام لمثقفينا وبعض مسؤولينا السياسيين، وشبابنا بتاريخ بلادهم وعلى رأسها المحطات التاريخية الكبرى، زد على ذلك فإن كل ما لقن من ذاكرة الأمة الجزائرية مدة خمسين سنة من الاستقلال كان سطحيا، حسب المجاهد "محمد غفير".

ليس هذا فحسب بل أن الكثير من الجزائريين من لا يحفظون النشيد الوطني ولا يعرفون حتى أسماء الشهداء ولا مساحة بلدهم ولا تاريخ استقلالها، والكثير جدا منهم من يجهل حتى عدد الولايات وأرقامها...، فهذا المؤرخ الكبير أبو القاسم سعد الله رحمه الله يتوفى ولا احد يعلم عنه الكثير حتى الطلبة والأساتذة الجامعيين، وكذا المجاهد والسياسي (بوعلام بسايح) الذي يتوفى والكثير من السياسيين والشباب لا يعرفون هذه الشخصية الوطنية بامتياز، والتي لم يستفد من خبرتها احد من الجيل الحالي، لتدفن أكثر من خمسين سنة من الخبرة والكفاءة مع صاحبها إلى الأبد...، إن كل هذه المؤشرات الميدانية تؤكد أن الفرد الجزائري لا يعرف من بلده إلا الاسم وبعض العموميات فقط، ولم يعد يربطه بها إلى وجوده في رقعة جغرافية فقط معينة، يمكن أن يغادرها في أي لحظة ودون تردد.

3.3 تقلص العمل التطوعي:

يعتبر العمل التطوعي من أهم القيم التي يقوم عليها التكافل بين المواطنين في أي مجتمع، وبدونه يفقد الإنسان جزءا كبيرا من انسانيته، فأعظم الأعمال التي مازال لها أثر في حياة الشعوب جاءت عن طريق العمل التطوعي، هذا الأخير يعتمد على التعاون بين الأفراد والمؤسسات، حيث أن المتطوع يقدم خدماته ومساعداته لواحد أو لمجموعة من الناس من خلال تعاونه مع آخرين في القيام بالعمل، ويكون العمل التطوعي أكثر نجاحا كلما كان قائما على إنكار الذات، وبعيدا عن الرغبة في تحقيق شهرة، أو مصلحة شخصية ما.

أما في المجتمع الجزائري فيمكن القول أنه فقد أحد مقوماته الأساسية إلا وهي العمل التطوعي التي كانت "التويزة" تشكل أحد مظاهرها، وذلك رغم بروز بعض الجمعيات لأداء المهمة نفسها، غير أن نشاطها يبقى مناسبات وغير شامل، وتتمثل مؤشرات هذا الفقدان في غياب المظاهر الأساسية للعمل التطوعي مثل غياب تحمل المسئولية، وعدم حب الخير للغير من أبناء الوطن، وعدم الشعور بالرضا والسعادة الداخلية للقيام به. فالإقدام على العمل التطوعي والتضحية والإيثار والتراحم كلها قيم نبيلة أصبحت في طي النسيان داخل المجتمع الجزائري، بالمقابل تسود مظاهر انقطاع صلة الرحم والأنانية، تحت تأثير عدة عوامل متداخلة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وتكنولوجية.

4.3 العزوف عن المشاركة السياسية:

تتمثل الظاهرة في امتناع أفراد المجتمع من الذين بلغوا السن القانوني عن المشاركة السياسية وعدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم واختيار ممثليهم في مختلف الاستحقاقات (رئاسية، محلية، تشريعية، استشارة شعبية...الخ، وقد تفاقمت

الظاهرة في الاستحقاقات الأخيرة فأصبحت تشكل هاجسا حقيقيا للنظام السياسي القائم، الأمر الذي جعل الدولة ممثلة في وزارة الداخلية تدق ناقوس الخطر مع اقتراب كل موعد انتخابي خاصة في التشريعات، وهذا ما عبر عنه وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" قبيل تشريعيات ماي 2012 بقوله: "إن الشيء الذي أتخوف منه في الاستحقاقات القادمة هو عدم إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع"، وهذه الظاهرة من شأنها التأثير على الفرد باعتباره مواطنا وعلى الأسرة والمجتمع ككل حيث تفتح المجال لظاهرة فقدان الثقة بين المواطن والسلطة وإضعاف عملية التنمية، وكذا زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، وما ينجم عنه من تهديد الوحدة الوطنية وفتح المجال للتدخل الأجنبي.

إن القضاء على الظاهرة وإعادة الثقة بين المواطن والسلطة يبقى الأداة الأساسية لضمان الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وهذا لا يتأتى إلا بوجود نية حقيقية لدى السلطة لإصلاح الأوضاع السياسية والاستفادة من مختلف الطاقات البشرية للبلاد وهي قمة المشاركة السياسية التي يطمح أي مجتمع أن يصل إليها، ليحقق ما يعرف بالمواطنة السياسية.

5.3 تدهور قيمة الانتماء:

إن الولاء والانتماء من أهم عناصر قضية المواطنة، ومن أهم القيم والأخلاق التي يجب على الفرد التحلي بها، ليست كصفات مكتسبة، وإنما كصفات مغروسة في الفرد منذ مراحل تنشئته الأولى. وتظهر قيم الولاء والانتماء من أصغر وحدة في المجتمع وهي الأسرة، ثم الولاء والانتماء للمدرسة التي نتعلم فيها، والانتماء للحي والقرية والمدينة والمحافظة والبلد الذي نعيش فيه.

ولأن الانتماء ينبني على أساس أن الجهة التي ينتمي الفرد إليها قد أسدت له صنيعاً، وأنه مدين لها بالفضل والامتنان، فإنه من الواجب أن يحفظ لها هذا الجميل، ولأن الشعب الجزائري عانى في بعض مراحله بعد الاستقلال من بعض المشاكل والصعوبات تتعلق بالمستوى المعيشي والإرهاب والاستيلاء على السلطة والفساد المالي، كلها عوامل جعلت الكثير من أفراد المجتمع لا يفتخر بأنه جزائري، بل الكثير من العلماء والشباب هاجروا البلد دون رجعة.

إن مفهوم المواطنة للفرد الجزائري أصبح ضيقا جدا وتتجسد حسبه فقط في المشاكل الكبرى كالنزاعات الحدودية أو العلاقات الدولية والتظاهرات الرياضية، رغم أن المواطنة تبدأ بعقد نفسي بين الفرد وبلده في لحظة انفرادية، يشعر الفرد ودون مراقبة بأنه مدان لهذا الوطن، ومن واجبه عمل أي شيء مهما كان بسيطا من اجل هذا الوطن، بدءا بوضع القمامة في مكانها وإماطة الأذى عن الطريق ...، ذلك أن الشعور بالانتماء للوطن والولاء له هو الذي يجعل المواطنين يهبون للدفاع عنه ضد أي خطر يتهدده.

إن الحل الأمثل أمام كل هذه التحديات هو تربية أبنائنا وبناتنا على الحرص على نظافة شوارعنا في مدننا وقرانا، وتعويدهم على النظام والانضباط في البيت والعمل وفي المدرسة والجامعة، وأن نغرس في نفوسهم حب العلم، والاستزادة منه والنبوغ فيه، وأن ننمي فيهم حب العمل واحترامه من أجل خير الوطن والمواطنين، وتقديم المساعدة للمحتاجين منهم، وحماية ممتلكات الوطن وثرواته من أي عبث أو فساد، والضرب بشدة على يد كل من تسول له نفسه أن يعبث بشيء من مقومات هذا الوطن، كما ينبغي أن نحرص على سمعة الوطن وكرامته وأمنه واستقراره، وكذا على حماية المال

العام ونظافة وسلامة كل المرافق العامة في البلاد بوصفها ممتلكات للمواطنين جميعاً.

4. آليات تفعيل دور الأسرة في تجسيد قيم المواطنة داخل المجتمع الجزائري:

تشكل الأسرة النظام الاجتماعي الوحيد الذي يرتبط بكل أنظمة المجتمع، حيث أن الأفراد الذين يمثلون هذه الأنظمة المختلفة ينتمون إلى أسر كان لها الأثر في تهيئتهم ووصولهم لأن يكونوا ايجابيين في المجتمع، وهي في نفس الوقت تشكل مصدرا لإشباع الكثير من احتياجات أفرادها نفسية كانت، فسيولوجية أو اجتماعية، وهنا يبرز دور النسق الأسري في إشباع مختلف حاجيات المؤسسات الاجتماعية الأخرى، بما فيها النسق الاجتماعي الأكبر (المجتمع).

وتلعب الأسرة كنظام اجتماعي أساسي دوراً مهماً في التجسيد الميداني لقيم الانتماء إلى الوطن وتفعيل مفهوم المواطنة لدى أفرادها، وهي تستطيع تحقيق ذلك من خلال مختلف وظائفها في المجتمع، والمتمثلة فيما يلي:

1.4 التنشئة الاجتماعية السليمة:

تمثل التنشئة الاجتماعية المبكرة للطفل وظيفة أساسية للأسرة، فمن خلال الأسرة يكتسب الطفل اللغة والعادات والاتجاهات والتوقعات وطريقة الحكم على الصحيح والخاطئ، وتنسيق الحركات وأساليب إشباع الحاجات الأساسية، كما تشكل لديه أنماط السلوك وتطور شخصيته المتمركزة حول ذاته إلى شخصية اجتماعية ناضجة.

تتأثر عملية التنشئة الاجتماعية بالنظام الثقافي الشامل للأسرة، فالوضع الاقتصادي للأسرة يؤثر في تنشئة الأطفال وتربيتهم، ذلك أن الحياة السوية تفي بالحاجات اللازمة لأفراد الأسرة من مأكل وملبس ومسكن واستمتاع بمتع الحياة المختلفة، بينما تتسبب الحياة القاسية الناتجة عن الفقر وشظف العيش في وجود الإحساس بالحرمان وما يترتب عليه من أنواع الحقد الاجتماعي والكراهية والعزلة الاجتماعية، ويمكن أن يكون الفرد المحروم وقوداً لأعمال التطرف والعنف، كما قد يؤدي الإحساس بالحرمان إلى ضعف الانتماء.

يؤثر الوضع الثقافي والتعليمي للأسرة في تنشئة الأطفال وتربيتهم. فمستوى التفكير وطرقه الشائعة داخل الأسرة والميل إلى القراءة والاطلاع سواءً في الصحف أو الكتب أو الاستماع إلى الإذاعة والتلفزيون أو الاشتراك في المحاضرات والندوات، والتعرف على التغير والتطور الاجتماعي المحلي والعالمي وآثاره ونتائجه، كلها عوامل تؤثر في تنمية الوعي الثقافي لدى الأفراد وتعمل على نموهم نمواً هادفاً، يعينهم على سرعة التكيف مع الحياة ومعرفتهم لحقوقهم وواجباتهم.

يعتبر الوضع الاجتماعي للأسرة مؤثرا قويا في تنشئة الطفل وتكوين شخصيته، حيث أن التركيب الاجتماعي للأسرة تبعاً لأعمار الأفراد ومراكزهم وأدوارهم يحدد وضع الطفل ودوره في هذا التركيب، فهناك الطفل" البكري " الأول والطفل الأخير، والطفل الوحيد والطفل غير الوحيد، والطفل الذكر والطفلة الأنثى، والطفل كواحد من هؤلاء يحدد علاقته مع أفراد جماعته في ضوء نظرتهم إليه، واتجاهاتهم نحوه، وتوقعاتهم منه، وقد تكون جميعها من منطلق الرضا والابتهاج به أو من منطلق السخط عليه والتضايق من وجوده، ويؤثر ذلك كله في نوع العلاقة بينه وبين جماعته مما يؤثر بدوره على إحساسه بقوة عضويته، وفي شعوره بروح الجماعة وإحساسه بالانتماء إليها.

إن الوضع الديني للأسرة له أثر عميق في تنشئة الأبناء وتربيتهم ، فالعلاقة بين أفراد الأسرة

والبعد الديني، تنعكس على درجة الإيمان والقيام بالعبادات والتمسك بالشعائر والتحلي بالخلق الحسن في القول والعمل، والأخذ بالقيم الإنسانية الفاضلة التي تدعو لحب الخير وكره الشر، وغرس الاتجاه التعاوني بين الناس والحرص على مصالحهم والكف عن إيذائهم، وكل هذا يدركه الطفل من خلال تفاعله مع جماعته المتدينة، مما يجعله ينمو على نحو يمارس فيه العمل المنتج، ويحكم ضميره الذي نما في إطار ديني وخلقي سليم، في جميع مواقف الحياة في المجتمع، أما الطفل الذي ينموا في جماعة تهتز فيها القيم الدينية والمعايير الأخلاقية السليمة ، تنمو معه بذور الشر والانحراف الأخلاقي الذي تنعكس آثاره في مختلف مواقف الحياة في المجتمع.

وتعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة في الماضي والحاضر ولدى كل المجتمعات بمختلف أشكالها، وهي تعنى بنقل الموروث الثقافي للمجتمع عبر الأجيال وهي المعلم الأول الذي يتحمل العبء الأكبر في تربية الأفراد وتهيئتهم اجتماعيا ليكونوا أعضاءً صالحين في مجتمعهم، ولعل الأسرة ومن خلال علاقتها بالمجتمع ومن خلال هذه الوظيفة وأثرها في تدعيم الوعي الوطني والانتماء المجتمعي تستطيع أن تساهم في تفعيل بعض الجوانب الايجابية بين أفرادها، والتي من أهمها ما يأتي:

_ تنشئة الأبناء على الفضائل والقيم الأخلاقية: وهي الوظيفة التي تجعل الفرد عضواً صالحاً في المجتمع مثل الصدق والمحبة والتعاون والإخلاص وإتقان العمل وغيرها، وتنمي فيهم أهمية المشاركة وخدمة المجتمع، الذي هيأ لهم كل ما يحتاجون إليه، وهكذا تستطيع الأسرة أن تغرس في أبنائها مثل هذه الأخلاقيات والفضائل والعادات والقيم الاجتماعية التي تدعم حياة الفرد، وهو يأخذ دوره في المجتمع ويدرك مسئوليته والتزاماته تجاه مجتمعة وأمته.

_ التفاعل الاجتماعي: حيث يتعلم الأبناء في محيط الأسرة الكثير من أشكال التفاعل الاجتماعي والذي تكون بداياته مع أفراد الأسرة ، وهنا يبرز دور الأسرة في تكييف هذا التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره ويؤصل فيهم أبعاد المواطنة الحقيقية، ومن الأسرة تكون انطلاقة الأبناء في تفاعلاتهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المحيط الأكبر (المجتمع)، فعلى قدر ما يكون التفاعل منضبطاً ومتوائماً مع ما يرتضيه المجتمع داخل الأسرة، على قدر ما يكون ذلك هو الموجه لسلوكهم وعلاقاتهم مع الآخرين في المجتمع الأكبر.

_ غرس مفاهيم حب الوطن و الانتماء: يشكل الوطن تلك البقعة من الأرض التي ولدنا عليها ونموت فيها ونستمتع بخيراتها ونعيش في دفء أمنها ورعايتها، وهو الكيان الذي يضمنا ويمدنا بكل ما نحتاج، حيث يرعانا من الحياة إلى الوفاة، ولأن الأسرة هي المعلم والمربي الأول والمصدر الأساسي للمعلومة، فإنها تسهل على الفرد كيفية التعايش مع غيره في مجتمعه وبناء ذاته الخاصة، حيث تغرس فيه معاني الوطنية وتحقيق الهوية الاجتماعية وحب الوطن، مما يولد لديهم الشعور بالانتماء الحقيقي لهذا الكيان، الأمر الذي يتطلب وعيا راقيا لدى الأولياء، بما يساهم في إيصال هذه المفاهيم إلى الأبناء بشكل صحيح.

2.4 المراقبة:

تعتبر هذه الوظيفة امتداداً لوظيفة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة والتي لا تتوقف ولا تتقيد بمرحلة عمرية معينة، فالأبناء حتى وإن كبروا فلا يزالون بحاجة إلى توجيه وتوعية من قبل الأسرة والتي لا يتوقف دورها في التنشئة الاجتماعية حتى وإن تزوج

الأبناء واستقلوا عنها، فهم لا يزالون ينشدون العون والتوجيه في كثير من المواقف. إن دور المراقبة الأسري دور مهم في التنشئة الاجتماعية لضمان الانضباط والالتزام والتقليل من التجاوزات قدر الإمكان، والمراقبة هنا تعني ملاحظة سلوكيات الأبناء وتصرفاتهم من خلال العديد من المواقف التي يعايشونها لتكون وفقاً لأنظمة المجتمع وقوانينه وتشريعاته، وتتم المراقبة الأسرية من خلال اتجاهين أساسيين:

_ الرقابة المنزلية: حيث تتابع الأسرة أبناءها من خلال ملاحظة علاقاتهم ببعضهم البعض داخل المنزل ومدى التزامهم بالآداب والأخلاقيات والفضائل التي تربوا عليها. والتي تمثل جانباً مهماً من جوانب المواطنة خلال الحياة العملية والمشاركة الاجتماعية، وفي هذا الإطار على الأسرة أيضا أن تشارك الأبناء الحديث والنقاش في مختلف المواضيع بما يساهم في توطيد العلاقة بين الآباء والأبناء، ويوحد الرؤى بين جميع أفراد الأسرة الواحدة، حول القضايا التي تخدم الوطن.

_ الرقابة الخارجية: وهي تعد من أصعب المهمات اما بالنسبة للأسرة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي في محال الاتصالات، وهنا يجب على الاسرة أن تكون على دراية تامة بجماعة الأصدقاء لأبنائها، ومعرفة الأماكن التي يرتادها والزمن الذي يقضونه مع بعض خارج البيت، واهم النشاطات التي يمارسونها، وذلك من اجل إيجاد الحلول التوجيهية اللازمة.

3.4 الضبط الاجتماعي:

إن الأسرة هي أول من يعلم الأبناء مراعاة معايير المجتمع وأنظمته وقوانينه والالتزام بها وعدم مخالفتها، وتبين لهم ما هو الصحيح وما هو الخطأ، والأفعال التي يكافئون عليها وتلك التي يعاقبون عليها، وتوضيح لهم أهم السلوكات المرغوبة والمقبولة اجتماعياً وتلك التي لا يقبلها المجتمع، حيث تعلمهم قواعد السلوك الاجتماعي الذي يرتضيه المجتمع، والمبني على معرفة القوانين والأنظمة والالتزام بها وعدم مخالفتها، وهو ما يجسد لب مفهوم المواطنة.

وتثبت قوة الأسرة في تجسيد الضبط الاجتماعي على أفرادها خاصة في المجتمعات التقليدية وفي الأرياف، أين يجد الفرد نفسه محاطا بفاعلين اجتماعيين يفرضون عليه التقيد بقيم معينة، تحت ما يسمى الضمير الجمعي، فتجد الفرد يخضع لقيام ومعايير الجماعة رغم عدم اقتناعه بها، لأن ذلك ينجر عنه عقوبات اجتماعية صارمة، في هذا الإطار نجد أن مثل هذا الضبط الاجتماعي يغيب في المجتمعات الحضرية المكونة حديثا والناتجة عن الهجرة الداخلية من مناطق مختلفة، ولان الأفراد لا يعرفون قيم وتقاليد بعضهم البعض، فهم غير مجبرين على إتباعها، الأمر الذي ينجر عنه الكثير من المشاكل الاجتماعية، وتكثر مظاهر الجريمة والانحراف.

4.4 ضمان العلاقة بين الفرد ومؤسسات المجتمع:

يتضح تعاون الأسرة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى من خلال تهيئة جميع أفراد الأسرة ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وتجنيد كل الطاقات والإمكانيات لخدمة المجتمع، فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي ترتبط بكل مؤسسات وهيئات المجتمع كون أفرادها يعملون في هذه المؤسسات، لذلك فهي ملزمة بدورها الأساسي في المجتمع والمتمثل في تزويد هذا الأخير بالأفراد العاملين الفاعلين والمؤهلين ثقافيا للإخلاص في عملهم والتفاني فيه، وفقا للقيم التربوية التي نشئوا عليها داخل أسرهم.

كما تلعب الأسرة دورا مهما في تهيئة الأبناء للمشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية وتمثيل بلادهم أحسن تمثيل، سواء على المستوي المحلي

أو الدولي، وهنا يبرز دور الأسرة في تهيئة الأفراد لرفع اسم الوطن عالياً في مختلف المحافل الدولية. ويتضح دور الأسرة في إرساء علاقات جيدة بين أفرادها ومختلف المؤسسات الاجتماعية من خلال الأنشطة التطوعية التي تتم في المجتمع، حيث تساهم هذه الخبرة في توعية أفراد المجتمع بأهمية مثل هذه الممارسات وما تعود به من فوائد على الفرد والأسرة والمجتمع. ومن هنا يبرز دور الأسرة في ربط الأبناء بالمجتمع، ذلك أن المشاركة الفعالة في هذه الأنشطة، يشكل دليلا على الاهتمام بالوطن والذود عنه.

5.4 الوظيفة الأمنية:

من أعظم النعم التي أنعم الله بها على الإنسان في هذه الحياة نعمة الأمن التي بدونها لا يمكن أن يهدأ للإنسان بال أو يشعر بالاطمئنان، أو ينعم بالاستقرار، والأمن هو إحساس بالطمأنينة والثقة، وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرضاً للتهديد أو الخطر، وعندما يشعر الإنسان بتوافر الأمن يشعر بالأمان أي بالتوازن النفسي والفيسيولوجي، ويكون منسجماً مع ذاته ومع محيطه الطبيعي والاجتماعي، مما يجعله أكثر ايجابية في مجتمعه.

وتعتبر الأسرة من بين مؤسسات المجتمع التي لا يمكن أن يتم الأمن أو يستتب في المجتمع دون تعاونها مع جهات الاختصاص الأمني، بالإضافة إلى أنها الدرع الواقي لانتشار مختلف الجرائم، لما تقوم به من دور في تنشئة أفرادها على السلوكات السوية، فهي صمام الأمان في المجتمع، حيث أن التعاون مع المؤسسات الأمنية يمثل الدعم القوي لكبح الجريمة والتقليل من العدوان في المجتمع، ويتعزز هذا الدور بتكثيف الجانب التوعوي واللقاءات المنظمة بين الأسر وأفرادها ومسئولي الأجهزة الأمنية في المجتمع.

ويتضح دور الأسرة في تجسيد الأمن داخل المجتمع بتعاونها مع المؤسسات الأمنية من خلال القيام بالمهام الآتية:

- تعويد الأبناء على طاعة القوانين والأنظمة واحترامها والامتثال لأوامرها، والتبليغ عن الحوادث والجرائم والمخالفات، والاستعداد لتقديم العون والمساعدة للجهات الأمنية عندما تطلبها، بالحرص على تقديم المعلومات المفيدة لرجال الأمن، وعدم التستر على المجرمين وكشف هويتهم وأماكنهم، حتى لو كانوا من الأقارب أو الأصدقاء.

- تنبيه الأبناء إلى أخطار الجرائم والسلوكيات المنحرفة على الفرد والأسرة والمجتمع وضرورة إشعار الأسرة بكل صغيرة وكبيرة يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف أو اقتراف الجرائم.

- اتخاذ الإجراءات الوقائية الأمنية قدر الإمكان في البيت والسيارة والشارع ومكان العمل والمدرسة وغيرها، والتفاعل مع الأنشطة التوعوية التي تقدمها المؤسسات الأمنية أو المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة أو جمعيات المجتمع المدني...الخ

إضافة إلى ما سبق يمكن الإشارة إلى الدور التكاملي لتعزيز قيم المواطنة في المجتمع، بين كل من الأسرة كمؤسسة اجتماعية والمدرسة كمنظمة تعليمية، هذه الأخيرة التي تلعب دوراً محورياً في تدعيم المواطنة لدى الشباب من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة التي ينتمون إليها.

5. الخاتمة

تنبع أهمية أي دراسة اجتماعية من تلك القضايا التي تتناولها والإسهامات التي يمكن أن تقدمها في حل قضايا ومشكلات المجتمع، ولاشك أن موضوع المواطنة من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية

والسياسية والأمنية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر، وصيانة المرافق العامة، والحرص على المصلحة الوطنية، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آنٍ واحد ولاسيما تحديات العولمة.

إن أهم ما يميز المجتمع الجزائري المعاصر هو سيادة مظاهر ضعف المواطنة الحقة والتي يمكن تلخيصها في غياب قيمة الأمانة وسيادة الجهل بالتاريخ وإهمال التراث الحضاري الوطني وتقلص قيم التطوع، وبروز ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية كفعل حضاري، أضف إلى ذلك تدهور قيمة الانتماء إلى الوطن وجهل تاريخه وثقافته.

وفي ظل هذه الإشكالات تبقى الأسرة تمثل أهم المؤسسات الاجتماعية الملقاة على عاتقها مسألة تدعيم قيم المواطنة، ومحاربة مثل هذه المظاهر التي تهدد اللحمة الوطنية، وذلك من خلال الوظائف المنوطة بها والتي من أهمها وظيفة التنشئة الاجتماعية ووظيفة الحماية والأمن وكذا الرقابة والضبط الاجتماعي.

وإذا كان الاستعمار والهيمنة الغربية والتدخل الأجنبي، وتطرف بعض الجماعات الدينية أوجدت مناخاً في الفكر والممارسة، يؤكد على عدم استقرار مفاهيم الدولة والأمة والمواطنة في الذهنية السياسية الجزائرية، كان من الواجب التركيز على بعض الدعائم من شانها أن تساهم في الحفاظ على الاستقرار والوحدة الوطنية، وهي مرتكزات أساسية لمفهوم المواطنة، ومنها يستمد المجتمع قوته وحيويته، والتي تتمثل في قيم المساواة و العدالة كمطلبين ضروريين ينشده كل أفراد المجتمع، حيث أن الالتزام بهما يؤدي إلى الإيجابية في الأداء والمشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع، وإلى الترابط الاجتماعي القوي بين جزئياته، أضف إلى ذلك عامل الحرية الذي من خلاله تبرز خصائص الشخصية، وتعزز الثقة لدى المواطن وتوسع آفاق المشاركة الاجتماعية، في الاخير مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في المجالات المتعددة التعليمية والعملية والترفيهية والخدمية وغيرها.

6. قائمة المراجع:

- **المعاجم والموسوعات:**

- إبراهيم أنيس، **وآخرون**، **المعجم الوسيط. بيروت:** دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

- ابن منظور، **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1997.

- Enc yclopedia: Boor international nnica. Inc, the new peered, Britannica vol 20

- World Boor international the world Boor Enyelere: London world Boor Inc, (n-d) vol 4

- **الكتب:**

- أحمد صدقي الدجاني، **مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية**. القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999.

- الكبيسي سعد عبد الله، **التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي تحليل سوسيولوجي**. أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

- سيد جاب الله السيد، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**. طنطا: دار الحضارة للطباعة والنشر، 1999.

- طلعت إبراهيم لطفي، **الأسرة ومشكلات العنف عند الشباب**. أبو ظبي، دولة الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001.

- الكواري علي خليفة، **مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية**. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: جريدة البيان، 2000.
- عقلة محمد، **نظام الأسرة في الإسلام**. الأردن، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1989.
- محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**. بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
- المرسي منير سرحان، في **اجتماعيات التربية**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1992.

- **المقالات:**

- المطلوع محمد عبد الله، **التغير القيمي في مجتمع الإمارات**. مجلة شؤون عربية. العدد (28)، 1999

- **المداخلات:**

- سرار نوال، **وثيقة مؤتمر المرأة العالمي الرابع (دراسة شرعية)**. دون تاريخ.

7. هوامش:

1 - إبراهيم أنيس، وآخرون، المعجم الوسيط. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ص 17.

2- عقلة محمد، نظام الأسرة في الإسلام. الأردن، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1989، ص 17.

3- سرار نوال، وثيقة مؤتمر المرأة العالمي الرابع (دراسة شرعية). دون تاريخ، ص 19.

4- الكبيسي سعد عبد الله، التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي تحليل سوسيولوجي. أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 138.

5- طلعت إبراهيم لطفي، الأسرة ومشكلات العنف عند الشباب. أبو ظبي، دولة الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 138.

6- محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها. بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 07.

7- المطلوع محمد عبد الله، التغير القيمي في مجتمع الإمارات. مجلة شؤون عربية. العدد (28)، 1999، ص 129.

8- سيد جاب الله السيد، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. طنطا: دار الحضارة للطباعة والنشر، 1999، ص 117.

9- ابن منظور، لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1997، ص 460.

10 - الكواري علي خليفة، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية. دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة: جريدة البيان، 2000، ص 31.

11 - علي خليفة الكواري، مرجع سابق ص 34.

12 -Encyclopedia , Boor international nnica . Inc , the new Encyclopedia peered , Britannica , vol20.

13 - World Boor international , the world Boor Enyelere , London world Boor Inc , (n-d) vol 4.

14 - أحمد صدقي الدجاني، مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية. القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1999، ص 05.

15 - المرسي منير سرحان، في اجتماعيات التربية.
القاهرة: دار النهضة العربية، 1992، ص 138.